



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كشفت صحيفة "معاريف" عن سبب تأجيل الإعلان عن خطة التسوية الأمريكية بالمنطقة، المعروفة بـ"صفقة القرن"، وأرجعت ذلك إلى إخفاق الطاقم الذي يسوقها وقلة خبرته، ورفض قادة عرب فاعلين لبنودها؛ وذكرت الصحيفة أن هناك الكثير من الأسباب الحقيقية وراء تأجيل الإعلان النهائي عن "صفقة القرن" الأمريكية للتسوية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى أجل غير مسمى.

وأكدت أن من بين تلك الأسباب، قلة خبرة الطاقم الأمريكي المسؤول عن المفاوضات، والمقصود هنا، جاريد كوشنر، مستشار وصهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومعه جيسون غرينبلات، المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط. إضافة إلى تدخل عناصر خارجية، ورفض قادة وزعماء ورؤساء دول عربية للصفقة، وهو ما حال دون تمريرها؛ واعترفت "معاريف" بأن من بين أهم أسباب تعطيل "صفقة القرن" جشع الطرف الإسرائيلي وعدم استعداده لتقديم أية تنازلات مهما كانت بسيطة للطرف الفلسطيني، خاصة وأن نفتالي بينيت، رئيس حزب "البيت اليهودي"، ووزير التعليم، رفض تقديم تنازلات لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ليقدمها للجانب الفلسطيني، مع العلم أن الاثنين يريدان التسوية مجاناً وعلى طبق أمريكي من ذهب.

كشف المحلل العسكري في صحيفة ידיعوت أحرونوت "رون بن يشاي" أن حكومة العدو "لا ترى في المرحلة الحالية فرصاً للتوصل لاتفاقية تهدئة طويلة المدى؛ وقال إن هناك العديد من الفجوات بين مواقف الطرفين، لا سيما ما يختص بملف تبادل الأسرى؛ وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية، ترغب باستعادة تفاهات العام ٢٠١٤ مع حركة حماس.

وأفادت وزارة الصحة باستشهاد فلسطينيان وإصابة ٣٠٧ مواطنين جراء قمع الاحتلال مسيرة العودة، كما أفادت وزارة الصحة أن الطواقم الطبية عالجت ١٧٦ منهم ميدانياً، فيما نُقل ١٣١ إلى المستشفيات لتلقي العلاج؛ وأشارت إلى أن ٨٥ شخصاً أصيبوا بالرصاص الحي، بينهم

خمسة في حالة خطرة، و٢٦ طفلاً؛ وخمسة مسعفين، وصحفيان؛ وبذلك بلغت حصيلة اعتداءات قوات الاحتلال على المتظاهرين السلميين منذ بدء مسيرات العودة في ٣٠ آذار الماضي ١٦٠ شهيداً ونحو ١٨ ألف جريح؛ ودمر الاحتلال مركز المسحاح الثقافي غرب غزة.

ومن جهة أخرى يعتبر المستوى السياسي في إسرائيل، اتفاقية التهدئة مع حماس بوساطة مصر والأمم المتحدة، غير قابلة للتنفيذ مشيراً إلى أن رفض السلطة الفلسطينية للتوصل إلى هذه الاتفاقية، هو الذي يجعل الدول العربية، خصوصاً مصر، لا تسعى بجديّة للتوصل إلى هذه الاتفاقية.

أكد مصدر مصري مسؤول أن القاهرة تواصل جهودها الحثيثة للوصول إلى تفاهات حول الإجراءات التنفيذية لعملية المصالحة ورؤية وطنية فلسطينية لتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق تطلعات المواطن الفلسطيني في حياة كريمة.

وشدد المصدر على التنسيق مع المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم لإقامة مشروعات تنموية لصالح المواطن الفلسطيني وضمان بيئة آمنة تشمل استمرارية التنمية بالأراضي الفلسطينية.

وصلت التحركات التي تسارعت في الأيام الأخيرة للتوصل إلى اتفاق تهدئة بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وإتمام المصالحة الداخلية بين حركتي "فتح" و"حماس"، إلى نقطة حاسمة، مع توجه وفد "حماس" إلى القاهرة حاملاً رد الحركة على مشروع التهدئة، وسط مؤشرات توحى بتعقيدات جديدة، في ظل مفاصلة من قبل إسرائيل وتلويحها برفض مشروع التهدئة المطروحة من الأمم المتحدة والمدعومة من مصر وقطر، قبل الحصول على معلومات عن الأسرى الإسرائيليين الأربعة الموجودين بيد "حماس".

كما أن ملف المصالحة لا يخلو من تعقيدات جديدة، خصوصاً بعد التعديلات التي أدخلتها القاهرة على ورقتها للمصالحة التي كانت "حماس" قد وافقت عليها، بينما رفضتها "فتح"، لتأتي

التعديلات الجديدة لتتبنى شروط الرئيس عباس، ما دفع "حماس" للتعبير عن ملاحظات لديها، وخصوصاً حول تأخير رفع العقوبات عن قطاع غزة المحاصر .

كل المؤشرات تفيد أن النظام المصري يحاول، من خلال دوره في دفع مسار التهدئة بين غزة و"إسرائيل" قدماً، تحقيق جملة من المكاسب السياسية والاقتصادية. فمن ناحية اقتصادية، فإن تطبيق مسار التهدئة المقترح يضمن منح النظام المصري الكثير من المكاسب المهمة؛ وكشف موقع "واللا" العبري، النقاب بأن مصر هي التي ستتولى استيراد الغاز من "إسرائيل" لصالح تشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة، بحيث يتم ربط المحطة بشكل مباشر بحقل "ليفقان" الذي شرعت تل أبيب في استخراج الغاز منه قبل عام.

وبشأن قضية الأونروا، بادر السيناتور داغ لامبوران، إلى حشد ١٠ أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ الأمريكي للتقدم بمشروع قانون جديد، يتعلق بالمساعدات الأمريكية لوكالة غوثوتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، بحيث يتم اعتماد عدد جديد للاجئين الفلسطينيين الذين تتولاها الوكالة، وعليه سيتم تحديد المساعدة المالية وفقاً لعدد هؤلاء اللاجئين المعترف بهم رسمياً.

ويشير الاقتراح المطروح لمشروع القانون إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الحالي والمقدّر وفقاً لوكالة الأونروا بـ 5,2 ملايين لاجئ فلسطيني تتلقى الوكالة مساعدات لهم، بينما عدد اللاجئين الحقيقي وفقاً لمشروع القانون لا يتعدى الأربعين ألف، وهو عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تشردوا إبان حرب عام ١٩٤٨ .

صفحة القرن

كشفت صحيفة "معاريف" عن سبب تأجيل الإعلان عن خطة التسوية الأمريكية بالمنطقة، المعروفة بـ"صفقة القرن"، وأرجعت ذلك إلى إخفاق الطاقم الذي يسوقها وقلة خبرته، ورفض قادة عرب فاعلين لبنودها؛ وذكرت الصحيفة أن هناك الكثير من الأسباب الحقيقية وراء تأجيل الإعلان النهائي عن "صفقة القرن" الأمريكية للتسوية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى أجل غير مسمى.

وأكدت أن من بين تلك الأسباب، قلة خبرة الطاقم الأمريكي المسؤول عن المفاوضات، والمقصود هنا، جاريد كوشنر، مستشار وصهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومعه جيسون غرينبلات، المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط. إضافة إلى تدخل عناصر خارجية، ورفض قادة وزعماء ورؤساء دول عربية للصفقة، وهو ما حال دون تمريرها؛ واعترفت "معاريف" بأن من بين أهم أسباب تعطيل "صفقة القرن" جشع الطرف الإسرائيلي وعدم استعداده لتقديم أية تنازلات مهما كانت بسيطة للطرف الفلسطيني، خاصة وأن نفتالي بينيت، رئيس حزب "البيت اليهودي"، ووزير التعليم، رفض تقديم تنازلات لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ليقدمها للجانب الفلسطيني، مع العلم أن الاثنين يريدان التسوية مجاناً وعلى طبق أمريكي من ذهب.

وزعمت الصحيفة ضمن تقريرها المطول، أن رون دريمر، رجل الأعمال المقرب من نتنياهو، قدم خطة مماثلة، وافق عليها ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، إلا أن والده الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، تدخل، مؤخراً، وأعلن رفض الرياض لـ"صفقة القرن" بالصيغة التي يطرحها الأمريكيون.

وأشارت الصحيفة إلى أن الوفد الأمريكي للتسوية، المشكّل من غرينبلات وكوشنر، زار بعض الدول العربية، التي فاجأته بإعرابها عن رفضها لـ"صفقة القرن" وتجاهلها حتى لطلب إبداء ملاحظاتها على هذه "الصفقة"، ومن بينها الأردن ومصر وقطر.

وكانت صحيفة "يسرائيل هايوم" قد نشرت بأن مجلس الأمن القومي الأمريكي قرر زيادة عدد أفراد الطاقم الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، بإضافة دبلوماسيين آخرين إلى جانب

كوشنر، وغرينبلات؛ وأفادت بأن مجلس الأمن القومي الأمريكي توجه إلى الحكومة الأمريكية بطلب البحث عن شخصيات قادرة على الانضمام لفريق عمل "صفقة القرن"، وإدارة المفاوضات بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي.

وسبق للصحيفة أن كتبت تقريراً آخر، مفاده أن "صفقة القرن" في طريقها للتأجيل مرة أخرى بسبب الانتخابات النصفية في الكونغرس الأمريكي في نوفمبر المقبل؛ وأن بنيامين نتنياهو هو اعتبار أنه لا يمكن الوفاء بالتزامات "صفقة القرن" قبيل إجراء انتخابات الكونغرس الأمريكي، في السادس من نوفمبر القادم.

ولفتت الصحيفة إلى أنه في حال إجراء انتخابات مماثلة في إسرائيل، فإنه من الصعوبة بمكان طرح تلك الصفقة، في الوقت الراهن، وبأن منافس نتنياهو الحالي نفتالي بينيت، وزير التعليم، ورئيس حزب "البيت اليهودي" سيعمل على استغلال هذا الموقف لصالحه ضد نتنياهو. وأنه من الصعوبة بمكان على العرب القبول بطرح نتياهو القاضي بأن تكون ضاحية "أبو ديس" هي العاصمة المستقبلية للدولة الفلسطينية، بدل القدس الشرقية، على اعتبار أن هذا الأمر أحد البنود الرئيسية في الخطة الأمريكية للتسوية، المعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن".

التصعيد على غزة

كشف المحلل العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت "رون بن يشاي"، أن حكومة العدو "لا ترى في المرحلة الحالية فرصاً للتوصل لاتفاقية تهدئة طويلة المدى؛ وقال إن هناك العديد من الفجوات بين مواقف الطرفين، لا سيما ما يختص بملف تبادل الأسرى؛ وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية، ترغب باستعادة تفاهات العام ٢٠١٤ مع حركة حماس.

وأفادت وزارة الصحة باستشهاد فلسطينيان وإصابة ٣٠٧ مواطنين جراء قمع الاحتلال مسيرة العودة، كما أفادت وزارة الصحة أن الطواقم الطبية عالجت ١٧٦ منهم ميدانياً، فيما نُقل ١٣١ إلى المستشفيات لتلقي العلاج؛ وأشارت إلى أن ٨٥ شخصاً أصيبوا بالرصاص الحي، بينهم

خمسة في حالة خطرة، و٢٦ طفلاً؛ وخمسة مسعفين، وصحفيان؛ وبذلك بلغت حصيلة اعتداءات قوات الاحتلال على المتظاهرين السلميين منذ بدء مسيرات العودة في ٣٠ آذار الماضي ١٦٠ شهيداً ونحو ١٨ ألف جريح؛ ودمر الاحتلال مركز المسحاح الثقافي غرب غزة.

ومن جهة أخرى يعتبر المستوى السياسي في إسرائيل، اتفاقية التهدئة مع حماس بوساطة مصر والأمم المتحدة، غير قابلة للتنفيذ مشيراً إلى أن رفض السلطة الفلسطينية للتوصل إلى هذه الاتفاقية، هو الذي يجعل الدول العربية، خصوصاً مصر، لا تسعى بجديّة للتوصل إلى هذه الاتفاقية.

في الوقت الذي إنعقد فيه المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية؛ لاتخاذ قرار مصيري بشأن التهدئة مع حماس، بدأت تخرج مواقف سياسية إسرائيلية تؤيد هذا المسار، وتحذر من بدائله العسكرية. وذكر الجنرال يوآف غالانت، عضو الكابينت المصغر ووزير الإسكان، أن "التوصل إلى ترتيبات مع غزة هي مصلحة إسرائيلية، شرط أن يتم وقف العمليات المسلحة، مع أنه في ظل ظروف تعيشها المنطقة فإنه لا خيار أمام إسرائيل إلا تخفيض سقف العدو، وحينها تتوصل معه لفترة من الهدوء، ويمكن التعامل وفق هذه الصيغة مع حماس وباقي التنظيمات التي لا تعترف بنا".

وأضاف: "أؤيد التوصل لهذه التسوية الزمنية المؤقتة، لكن الأمل أن تؤدي هذه التسوية لترتيبات بعيدة المدى هي توقعات محدودة، مع أن المصلحة الإسرائيلية تكمن في التوصل لاتفاق، أما بالنسبة لمسألة الأسرى الإسرائيليين في غزة، فإن المرحلة الأولى تقتضي وقف الأعمال العدائية".

قال وزير الأمن الداخلي غلعاد أردان، عضو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، إنه "يجب النظر بإيجابية لإمكانية التوصل لتسوية مع حماس؛ لأن هذه التسوية لن تمسّ بأمن إسرائيل، ولذلك يجب العمل على إنجازها كلما كان ذلك أسرع، في ظل أن تنفيذ

عملية عسكرية واسعة في غزة هو الخيار الأسوأ من جهة إسرائيل؛ وقال في مقابلة مع موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، عن إمكانية التسوية مع قطاع غزة، إن "سياستنا تقضي بأنه يجب أن يكون هناك رد قوي وجدي على كل خرق للسيادة، وكل عملية إرهابية تنطلق من قطاع غزة باتجاه المواطنين في إسرائيل"، وأنه بالتوازي مع ذلك يتم فحص إمكانية التوصل إلى تسوية وتهدئة، مشيراً إلى أن "إسرائيل ترفض الموافقة على إعادة إعمار بعيدة المدى لقطاع غزة دون حل قضية الجنود والمواطنين (الأسرى في قطاع غزة)، إضافة إلى منع تعزز قوة حركة حماس".

وتابع أن التسوية يجب أن تشمل "التهدة المطلقة"؛ و"من الواضح أننا لن نساوم على مواصلة إطلاق البالونات والطائرات الورقية الحارقة، كما يجب أن تشمل وقف الخطوات الإرهابي في أيام الجمعة"، التي تنظم منذ شهر على حدود قطاع غزة. وبحسب تقديراته، فإنه لن يكون هناك اتفاق طويل الأمد، ولكن من الممكن أن يكون هناك مسارات سرية لا يعلم بها الوزراء، وعندما يقدم الاقتراح ستتم مناقشته.

أما إيهود يعاري، الخبير الإسرائيلي في الشؤون العربية، فكشف بأن "شخصية إسرائيلية رفيعة المستوى وصلت قطر، وأجرت مباحثات لإيجاد تمويل مالي لبنود خطة التهدئة بين حماس وإسرائيل، رغم أننا لا نعرف كامل التفاصيل التي تم التوصل إليها، وأضاف أن "الخطة المقترحة للتهدئة بين حماس وإسرائيل تشمل عدة مراحل، أولها فتح معبر رفح بصورة دائمة، وإدخال المزيد من التسهيلات على المعبرين الإسرائيليين؛ كرم أبو سالم وإيريز، والثانية رعاية اتفاق مصالحة بين فتح وحماس؛ لتجديد ضخ رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، ومحاولة إدماج السلطة في إدارة القطاع برعاية مصرية، والتحضير لانتخابات خلال نصف عام". وأن "المرحلة الثالثة تتضمن جلب المزيد من الاستثمارات في البنى التحتية الفلسطينية في قطاع غزة، لتقليص معدلات البطالة، وربط ميناء غزة مع بور سعيد المصري لإدخال البضائع، والمرحلة الرابعة تتمثل في الاتفاق على تهدئة أمنية بين حماس وإسرائيل لمدة تتراوح بين ١٠-١٥ عاماً، وتشمل إبرام صفقة تبادل أسرى".

جاكي خوجي، محرر الشؤون العربية في الإذاعة العسكرية الإسرائيلية، قال إن "إسرائيل مطالبة بالتخفيف عن الكارثة الإنسانية المتحققة في القطاع، لكنها تبدو مترددة حتى الآن، بعد أن نجحت قيادة حماس في حشرها في الزاوية عقب اندلاع ظاهرة الطائرات الورقية والبالونات الحارقة، ما أثار نقاشاً علنياً في إسرائيل حول جدوى الحصار المفروض على غزة؛ وأضاف أنه "كلما مر الوقت أكثر فإن مستوى التدهور في غزة أخذ بالانحدار رويدا رويدا، في ظل أربع ساعات فقط من التيار الكهربائي بدرجة حرارة تقترب من ٣٧ درجة مئوية، ورغم أن مثل هذه الظروف كفيلة بإحداث تمرد فلسطيني داخلي على حماس، كما تأمل إسرائيل، لكن ذلك لم يحدث، وهي تتردد بتقديم أي تسهيلات في غزة؛ خشية أن يفسر ذلك على أنه جائزة لحماس، في الوقت الذي تحاول فيه التحرش بإسرائيل، واستنزافها".

قال محللون إسرائيليون إن بنيامين نتنياهو، ووزير الحرب، وأفيغدور ليبرمان ليس لديهما إستراتيجية واضحة تجاه قطاع غزة؛ وأنه خلال اجتماع المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، خلال جولة التصعيد الأخيرة؛ طالب ليبرمان بشنّ عملية عسكرية واسعة في القطاع، بينما عارض نتنياهو ذلك، و"لم يوص" جيش الاحتلال بخطوة كهذه؛ وأن غادي آيزنكوت، رئيس أركان جيش الاحتلال ومسؤولين آخرين استعرضوا في الكابينيت عدة إمكانيات إلى جانب أثمان تنفيذ كل واحدة منها، وأنه "كان بالإمكان الفهم من استعراضها أن جولة قتال واسعة لن تحسّن وضع إسرائيل بشكل جوهري، لأنه لا بديل لحماس في هذه المرحلة". وأن معظم وزراء الكابينيت انضموا إلى موقف نتنياهو، بينما وجد ليبرمان نفسه معزولاً؛ لكن في المقابل، صدر عن مكتب نتنياهو بياناً مقتضباً للغاية، في ختام اجتماع الكابينيت، جاء فيه أن "الكابينيت أوعز للجيش بمواصلة العمل بقوة" ضد الفصائل في القطاع.

وكان الاجتماع قد جرى على خلفية تصعيد خطير جديد بين إسرائيل من جهة والفصائل الفلسطينية في غزة، من جهة أخرى؛ وقال جيش الاحتلال أن حوالي ١٨٠ صاروخاً أطلقت على المستوطنات، وأعلن أن قواته الجوية استهدفت ١٥٠ موقعا في غزة.

صحيفة "يديعوت" العبرية نقلت عن مصدر مطّلع أن الجهود وصلت مراحل متقدمة بتدخل مصري لإنهاء جولة التصعيد الحالية بين حماس و"إسرائيل" تحت قاعدة " الهدوء مقابل الهدوء" .

وذكر موقع واللا العبري، أنّ وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، يعكف على تقديم خطة للمسؤولين الأميركيين لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية؛ وأنه سيلتقي مع نظيره الأميركي ستيفن منوشين، في نهاية الشهر الجاري لوضعه في صورة الخطة التي سيتم تطبيقها بالتعاون مع الدول الأوروبية. مشيراً إلى أنه سيلتقي في واشنطن أيضاً مع المبعوث الخاص لعملية السلام غرينبلات.

وأشار إلى أن الخطة تهدف إلى إنشاء مناطق صناعية في الضفة الغربية للفلسطينيين والإسرائيليين، وتوسيع المعابر والحواجز الرئيسية من أجل تحسين دخول البضائع والأفراد؛ ووفقاً للموقع، فإن كحلون لم يقطع علاقاته مع المسؤولين في السلطة الفلسطينية، كما أنه أجرى مؤخراً سلسلة لقاءات مع مسؤولين أوروبيين من دول عدة منها فرنسا وإيطاليا وألمانيا وسويسرا لتجديد الدعم الأوروبي لتلك المشاريع الاقتصادية؛ أن هذه التدابير الاقتصادية تأتي تعزيزاً للتفاهات التي ستجري في غزة بشأن الهدنة وتحسين الوضع الاقتصادي

في حين قال بيان صادر عن مكتب العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، "لقد أدى تصاعد العنف في الأيام الأخيرة إلى تقريب غزة وإسرائيل بشكل خطير من المزيد من الصراع"، مشيراً إلى أن الأولوية الأولى الآن هي إزالة التصعيد وعدم تعريض حياة المواطنين لمزيد من المخاطر. وأفاد البيان أن إطلاق الصواريخ من قطاع غزة نحو التجمّعات المحلية في جنوب إسرائيل، وكذلك الإجراءات والاستنزافات هي أحداث عنف أخرى ضد إسرائيل من قبل حماس ونشطاء فلسطينيين آخرين غير مقبولة تماماً.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل لجهود مصر والأمم المتحدة للحدّ من التوتر والتخفيف من الوضع في غزة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الاستجابة الدولية للأزمة الراهنة وتخفيف الحركة والوصول، وسوف نستمر في العمل، جنباً إلى جنب مع شركائنا، لمعالجة الوضع الإنساني ودعم المصالحة بين الفلسطينيين إلى توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية واحدة وشرعية واحدة.

من جهته قال الجنرال "تسفيكا فوغل" القائد السابق لوحدة "إنقاذ الجولان؛ معلّقاً على وقف إطلاق النار مع غزة، "إن إسرائيل التي هزمت ثلاث دول في آن واحد، لا تقدر على هزيمة حماس في غزة"؛ وأضاف "للأسف استسلمنا ورفعنا الراية البيضاء لحماس، لقد جلبت لنا الحكومة العار"؛ وأضاف "ما يهم رئيس الوزراء نتتياهو ووزرائه هو الاستمرار في الجلوس على كرسي الحكم ولا يهتمون بمستقبلنا".

فيما أظهرت نتائج استطلاع جديد للرأي في "إسرائيل"، أجراه معهد "بنال بولتيك"، ونشرت صحيفة معاريف نتائجها ١٠-٨-٢٠١٨، عدم رضا غالبية اليهود في "إسرائيل" عن سياسات حكومة نتتياهو ضد حماس بغزة. حيث، عبّر ٦٤% من اليهود في "إسرائيل"، عن عدم رضاهم عن أداء حكومة نتتياهو، تجاه حركة حماس. وعبّر ٤٨% من الجمهور اليهودي في "إسرائيل"، عن تأييدهم لتنفيذ حملة عسكرية جديدة ضد حماس بغزة؛ بينما عبّر ٤١% منهم عن رفضهم لأي عملية عسكرية بغزة، وأجاب ١١% بعدم الرد.

المصالحة

أكد مصدر مصري مسؤول أن القاهرة تواصل جهودها الحثيثة للوصول إلى تفاهات حول الإجراءات التنفيذية لعملية المصالحة ورؤية وطنية فلسطينية لتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق تطلعات المواطن الفلسطيني في حياة كريمة.

وشدد المصدر على التنسيق مع المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم لإقامة مشروعات تنموية لصالح المواطن الفلسطيني وضمان بيئة آمنة تشمل استمرارية التنمية بالأراضي الفلسطينية.

ووصلت التحركات التي تسارعت في الأيام الأخيرة للتوصل إلى اتفاق تهدئة بين الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وإتمام المصالحة الداخلية بين حركتي "فتح" و"حماس"، إلى نقطة حاسمة، مع توجه وفد "حماس" إلى القاهرة حاملاً رد الحركة على مشروع التهدئة، وسط مؤشرات توحى بتعقيدات جديدة، في ظل مفاصلة من قبل إسرائيل وتلويحها برفض مشروع التهدئة المطروحة من الأمم المتحدة والمدعومة من مصر وقطر، قبل الحصول على معلومات عن الأسرى الإسرائيليين الأربعة الموجودين بيد "حماس".

كما أن ملف المصالحة لا يخلو من تعقيدات جديدة، خصوصاً بعد التعديلات التي أدخلتها القاهرة على ورقتها للمصالحة التي كانت "حماس" قد وافقت عليها، بينما رفضتها "فتح"، لتأتي التعديلات الجديدة لتتبنى شروط الرئيس عباس، ما دفع "حماس" للتعبير عن ملاحظات لديها، وخصوصاً حول تأخير رفع العقوبات عن قطاع غزة، المحاصر منذ ١٢ عاماً.

وعاد إلى العاصمة المصرية القاهرة وفد حركة "حماس" قادماً من قطاع غزة، برئاسة صالح العاروري، حاملاً معه رد الحركة على مشروع التهدئة المقدم من مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، برعاية مصرية وضمادات قطرية؛ فيما تواصل الإدارة الأميركية اتصالاتها لإقناع أطراف إقليمية ودولية بإملاءاتها لتصفية القضية الفلسطينية باسم "صفقة القرن"، حسبما أكد المبعوث الأميركي للشرق الأوسط جيسون غرينبلات. في حين من المقرر أن يجتمع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر "الكابينيت" لمناقشة التهدئة مع قطاع غزة على ضوء اللقاء المرتقب بين وفد "حماس" ومسؤولي جهاز المخابرات العامة المصرية.

وقالت مصادر قيادية في حركة "حماس"، أن وفد الحركة العائد إلى القاهرة بقيادة العاروري، بعد اجتماعات عقدها مع المجلس العسكري لـ"كتائب القسام"، وممثلي الفصائل المختلفة، وقيادة الحركة في القطاع، يحمل رداً مفصلاً على الورقة المصرية للمصالحة الداخلية، والملاحظات التي سبق لوفد حركة "فتح" بقيادة عزام الأحمد أن طرحها على الجانب المصري، إضافة إلى حمل الوفد لرد الحركة بعد التنسيق مع الفصائل على مقترح التهدئة المقدم من المبعوث الأممي نيكولاي ملادينوف.

وأضافت المصادر أن "حماس لا تمنع عقد الهدنة، شرط وجود ضمانات واضحة بعدم اختراقها، تحت ذرائع واهية في أي وقت أو الإخلال بأي بند من بنود الاتفاق المتعلقة بفتح المعابر وتسهيل الحركة عليها، مع تحويل معبر رفح لمعبر بضائع، إلى جانب حركة الأفراد، بالإضافة لاحتفاظ الحركة بحق الرد على أي خروقات للهدنة من جانب الاحتلال". ولفتت المصادر إلى أن "حماس تمسكت بعدم المساس بسلاحها أو سلاح الفصائل الأخرى، مع تعهدها بضبط الإيقاع داخل القطاع وعدم خرق الهدنة من جانب غزة سواء من قبل كتائب القسام أو أي من الفصائل الأخرى بعد الحصول على موقف موحد من كافة الفصائل". كما أشارت إلى اشتراط الحركة فتح أجواء العمل لأبناء القطاع، من خلال توسيع مساحات الصيد، وتسهيل حركة المعابر التي يسيطر عليها الاحتلال.

أما بالنسبة لملف المصالحة الفلسطينية الداخلية، فقد أكدت المصادر القيادية في "حماس"، أن "الأيام المقبلة ربما تحمل تطوراً إيجابياً على هذا الصعيد، في ظل الجهود الدؤوبة من قبل مصر وقطر في هذا السياق، موضحة في الوقت ذاته أن "حماس تجاوزت مع بعض الملاحظات الفتاوية وذلك تقديراً للجهود المصري". لكن القيادي في "حماس" خليل الحية، قال إن لحركته "ملاحظات" على الورقة الجديدة التي قدمتها مصر بغرض تحقيق المصالحة. وأوضح أن "مصر كانت قد قدمت ورقة للمصالحة، ووافقنا عليها، ثم فوجئنا بتقديم ورقة جديدة... هذه الورقة لدينا

ولدى الفصائل ملاحظات عليها؛ ولم يكشف الحية تفاصيل الورقة الجديدة، لكنه أكد أن حركته تشترط رفع عباس "العقوبات التي فرضها على قطاع غزة"، قبل البدء في تنفيذ المصالحة. وأضاف: "نريد مصالحة تقوم على أساس اتفاقيات القاهرة التي وقعت عام ٢٠١١، ومخرجات بيروت /كانون الثاني ٢٠١٧". يُذكر أن الورقة المصرية في نسختها الأولى التي كانت "حماس" قد وافقت عليها، نصّت على أن المصالحة سيتم إنجازها عبر ٤ مراحل، بواقع ١٠ بنود، وتتضمن المرحلة الأولى منها "إنهاء الإجراءات المتخذة ضد غزة بصورة فورية، وإعادة رواتب الموظفين (موظفي السلطة الفلسطينية في غزة) بشكل كامل، ودفع الموازنات التشغيلية للوزارات، وتوفير وقود لمحطة الكهرباء من دون ضرائب".

في المقابل، جاءت الورقة المعدلة لتتألف من ثلاث مراحل بعد إدخال تعديلات، أبرزها تأخير إنهاء إجراءات السلطة الفلسطينية ضد غزة، بما يلبي بوضوح شروط عباس بالكامل؛ وبحسب مصادر فلسطينية نقلت عنها وسائل إعلام أخيراً، أن القاهرة عدّلت ورقتها للمصالحة الفلسطينية بعد ملاحظات من "فتح" وعباس، لتصبح من ثلاث مراحل، أولها تبدأ بعودة الوزراء في حكومة الوفاق الوطني والموظفين لمزاولة عملهم في غزة، يليها توجّه وفد أمني يمثل السلطة الفلسطينية لعقد اجتماعات مع وفد أمني من "حماس" في القاهرة وعقد اجتماع بين مسؤولين في وزارة المالية في الضفة وغزة للاتفاق على تسليم حماس الجباية لحكومة التوافق، على أن تشهد المرحلة الأولى أيضاً بدء محادثات تشكيل حكومة وحدة وطنية. أما المرحلة الثانية فتتضمن تسليم الجباية على أرض الواقع لوزارة المالية في حكومة الوفاق، والتعهد بصرف رواتب موظفي غزة، إضافة إلى عقد اجتماع لمجلس الوزراء في مقره في مدينة غزة لتقويم تمكين الحكومة وما أُنجز في المرحلتين. بينما المرحلة الثالثة تتضمن عقد اجتماعات بين مسؤولين أمنيين من "حماس" والسلطة الفلسطينية، فضلاً عن عقد اجتماع للإطار القيادي المؤقت المكلف إعادة بناء وهيكله منظمة التحرير.

يُذكر أنه في سياق الحراك حول الملف الفلسطيني، التقى نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بملادينوف. وذكرت وكالة الأنباء القطرية أنه

جرى خلال الاجتماع استعراض تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، لا سيما التطورات الأخيرة في قطاع غزة. وقال وزير الاتصالات والاستخبارات الإسرائيلي **يسرائيل كاتس**، إن اتفاق الهدنة يهدف إلى الفصل التام عن قطاع غزة، وأن غزة لن تتصل بالضفة، والتوجه الحالي هو فك الارتباط عن غزة من أي مسؤولية مدنية، ونقل المسؤولية إلى العالم وإعطائها منفذاً بحرياً وعدم ربطها بإسرائيل أو بأماكن أخرى .

جيسون غرانبلات يهاجم حماس

هاجم، جيسون غرانبلات، حركة حماس بشدة، متّهما إياها بمهاجمة إسرائيل، وتحميلها المسؤولية عن إطلاق الصواريخ؛ ودعا السلطة الفلسطينية، لوضع يدها في يد إسرائيل، والعودة للتفاوض المباشر معها، من أجل القضاء على حماس، والتوصل إلى انهيارها. وقال بأن حماس تختار طريق العنف، وتهاجم إسرائيل بتمويل إيراني، وتواصل بناء الأنفاق وإرسال البالونات الحارقة؛ و"على السلطة الفلسطينية التعاون مع إسرائيل، وتوحيد الجهود بينهما، من أجل التوصل إلى انهيار هذه الحركة، والتخلص منها".

من جهتها ردّت حركة فتح على لسان المتحدث باسمها، أسامه القواسمي، على دعوات غرانبلات حيث قال: "إننا نضع يدنا بيد شعبنا لا غيره لإنهاء الاحتلال عن أراضي دولة فلسطين المحتلة وعاصمتها القدس ، وأن تناقشنا كان وسيبقى مع الاحتلال الاسرائيلي".

وأضاف بأن غرانبلات، لا يعرف من هو الشعب الفلسطيني وتاريخه، "فنحن لا نخلع جلدنا ولا نغير لونا ولا نغير حقائق الأمور، ولا نقبل إلا بوضع الأولويات في مكانها الصحيح، وأن منطلقنا الأول والأخير في حركة فتح أن ننهي الاحتلال الاسرائيلي وأن نبني دولتنا المستقلة؛ وأن غرانبلات لا يستطيع بسياسة دولته الظالمة أن يسلب حقوقنا في دولتنا ومقدساتنا، ومن ثم يدعوننا إلى تبديل أولوياتنا، فنحن فقط من يحدد أصدقاءنا وأعداءنا وخصوصنا".

مكاسب مصر الاقتصادية والسياسية من التهدة

كل المؤشرات تفيد أن النظام المصري يحاول من خلال دوره في دفع مسار التهدة بين غزة و"إسرائيل" قدماً تحقيق جملة من المكاسب السياسية والاقتصادية. فمن ناحية اقتصادية، فإن تطبيق مسار التهدة المقترح يضمن منح النظام المصري الكثير من المكاسب المهمة؛ وكشف موقع "واللا" العبري، النقاب بأن مصر هي التي ستتولى استيراد الغاز من "إسرائيل" لصالح تشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة، بحيث يتم ربط المحطة بشكل مباشر بحقل "ليفتان" الذي شرعت تل أبيب في استخراج الغاز منه قبل عام. ويتوقع أن تتولى شركة "دولفينوس" المرتبطة بالنظام المصري شراء الغاز وبيعه مجدداً لمحطة توليد الكهرباء الفلسطينية. وحسب الموقع، فإن المحطة ستعمل في وقت لاحق على استيراد الغاز من "إسرائيل" لمجمع توليد الكهرباء الضخم، الذي يفترض أن يتم تدشينه داخل سيناء لتزويد القطاع بالطاقة، وهذا ما سيسمح لشركة "دولفينوس" بتحقيق أرباح كبيرة.

مع العلم أن هذه الشركة هي ذاتها التي وقّعت على عقد لشراء غاز من "إسرائيل" بقيمة ١٥ مليار دولار، على أن تقوم بإسالة شمال مصر واستخدامه محلياً وتصديره إلى أوروبا وآسيا. علاوة على ذلك، فإن تحديد ميناء بورسعيد كحاضنة للرصيف البحري الذي سيخدم قطاع غزة وتتم عبره حركة الصادرات والواردات من وإلى غزة سيعزز مداخل النظام من جباية الضرائب والمكوس؛ إلى جانب ذلك، فإن مسار التهدة يزيد من فرص اعتماد غزة على البضائع والمنتجات المصرية، حيث إن هذه البضائع يمكن أن تنقل عبر ميناء "بورسعيد" ومعبر رفح الحدودي؛ وسيمثل مسار التهدة دعماً كبيراً للأمبراطورية الاقتصادية التي يملكها الجيش المصري، على اعتبار أن الكثير من السلع الرئيسية التي يستوردها قطاع غزة تنتج في مصانع الجيش المصري في سيناء، سيما الأسمنت، ومواد البناء، وغيرها.

لكن أكبر المكاسب التي يمكن أن يحققها النظام المصري ذات طابع سياسي؛ حيث يسعى النظام إلى توظيف جهوده الهادفة للتوصل للتهدئة إلى تحسين مكانته لدى كل من الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وترسيخ دوره كأحد "ضمانات الاستقرار" في المنطقة.

في الوقت ذاته، فإن النظام المصري يحرص على ضبط مقترحاته المتعلقة بالتهدئة أو بالمصالحة الفلسطينية الداخلية بحيث لا تكون مفاجأة لإسرائيل؛ فقد أكدت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن النظام يطلع "إسرائيل" مسبقاً على المقترحات التي يخطط لنقلها بشأن التهدئة أو المصالحة الداخلية.

وهذا يعني أن المقترحات التي تصيغها القاهرة تضمن على الأقل عدم التصادم مع المصالح الإسرائيلية، على اعتبار أن هذا ينسجم مع نسق الشراكة الإستراتيجية التي تركزت بعد صعود السيسي للحكم؛ ونجاح مصر في إنجاز التهدئة في القطاع يقلص فرص اندلاع حرب، وإسرائيل تعي أنه ليس بوسعها تحقيق أية مكاسب بعد انتهائها، ويسمح لها بمواجهة التحديات على الجبهة الشمالية؛ وفي حال نجح مسار التهدئة، فإن من شأنه أن يزيد من اعتماد "إسرائيل" على مصر في تحقيق مكاسب كبيرة ذات طابع إستراتيجي.

فعلى سبيل المثال، تزيد المبادرة المصرية بعرض استعداده لتدشين البنى التحتية الاقتصادية التي يفترض أن تخدم غزة في سيناء من شأنه من فرص ارتباط قطاع غزة بمصر ويقلص ارتباطه اقتصادياً بـ"إسرائيل"، مما قد يُسهّم في المستقبل في تمكين تل أبيب من التنصل من التزاماتها كقوة احتلال إزاء القطاع، من خلال الزعم بأنها لا تتحمل أية مسؤولية أو تبعات عن الواقع الاقتصادي والإنساني في القطاع.

ولعل هذا ما جعل وزراء كبار في تل أبيب يجاهرون بدعمهم لمقترحات التهدئة التي قدمتها مصر؛ فقد قال وزير المواصلات والاستخبارات الليكودي يسرائيل كاتس؛ أنه سيؤيد أية ترتيبات اقتصادية تقوم على تدشين بنى تحتية داخل سيناء.

في الوقت ذاته، فإن استيراد مصر الغاز الإسرائيلي سيعزز من قيمة نظام الحكم في القاهرة لدى "إسرائيل"، على اعتبار أن تل أبيب تواجه مشاكل كبيرة في تسويق غازها. إلى جانب ذلك، فإن الجهود التي يبذلها النظام المصري من أجل إنجاح مسار التهدئة وما تستبطنه من حرص على دور وظيفي تعد جزءاً من تحركاته الأشمل الهادفة إلى مراكمة الشرعية الدولية والإقليمية، على اعتبار أن هذا سيزيد من حرص تل أبيب وواشنطن على إسناد النظام ودعمه.

حماس تقبل بإشراف مصري على قطاع غزة

أفاد موقع "كان الإسرائيلي" نقلاً عن مصادر حماسية قولها، إن الحركة قبلت بإشراف مصري أياً كان شكله على قطاع غزة، إذا كان ذلك سيسمح برفع الحصار؛ وأوضح المصدر أن "حماس" تقبل بزيادة الدور المصري في إتمام صفقة تبادل مع "إسرائيل"، وأن تكون القاهرة وسيطاً وحيداً في هذه القضية. وأشار الموقع إلى أن هناك توافقاً كبيراً في الرؤى يسود العلاقات بين حماس ومصر في الوقت الراهن بشأن مجموعة من الأطروحات الخاصة بالقضية الفلسطينية، خصوصاً على صعيد الهدنة في قطاع غزة.

وكتب يوسي ملمان في موقع معاريف: يعرف رئيس الوزراء ووزير الجيش أن الحرب يمكن أن تقودهم إلى لجان التحقيق أو إلى فقدان السلطة، لذلك يفضلون تجاوز الفقرات وإدارة الأزمة مع استمرار "الإرهاب"؛ هذا ما تبدو عليه المفاوضات. الجيش الإسرائيلي يطلق النار عن طريق الخطأ باتجاه موقع لحماس، قتل اثنان من رجالها، الذين شاركوا في مناورة للمنظمة، وعلى الإثر تطلق حماس أو تسمح بإطلاق وابل من عشرات الصواريخ على سديروت والتجمعات القريبة من غزة. فشلت القبة الحديدية في اعتراضها، سوى عدد قليل منها. النتيجة هي عدد من الإصابات الإسرائيلية؛ ولم نتحدث بعد عن استمرار إطلاق البالونات؛ يحدث كل هذا ووفد من كبار قادة حماس في القاهرة لمواصلة المناقشات مع رئيس المخابرات المصرية اللواء كمال عباس ومبعوث

الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوفالي الشرق الأوسط، حماس جاهزة لهدنة لفترة طويلة - وقف إطلاق النار والتهديئة لمدة خمس سنوات مقابل رفع الحصار، وفتح كامل للمعبر الحدودي في كرم أبو سالم ورفح مع مصر، إضافة لإعادة تأهيل البنى التحتية (كهرباء، ماء، صرف صحي). حماس مستعدة أيضا للموافقة على ترتيبات ستفتح مفاوضات بشأن عودة "رفات جنث جنديين وعودة اثنين من المواطنين" ولكنها تطلب مقابلاً عالياً - الإفراج عن مئات الأسرى، بما في ذلك بعض مع أيديهم ملطخة بالدماء، حتى الآن المؤكد أن الحكومة ليس لديها استراتيجية. والكابنيت منقسم وغير قادر أو غير راغب في التوصل إلى قرار. رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وتحت ضغط من عائلات هدار غولدن وأورون شأؤول ومنغستو، لن يكون هناك أي اتفاق طالما لا توجد صفقة تبادل، مع علم الجميع أن الأمر قد يقود إلى حرب. أضف إلى ذلك حقيقة أن رئيس الوزراء ووزير الجيش أفيغدور لبيرمان يعرف أن الحرب قد تؤدي بهم عشية الانتخابات لتحقيق أو فقدان السلطة؛ لذلك يفضلون تجاوز الفقرات وإدارة الأزمة مع استمرار "الإرهاب". وإطلاق الصواريخ والرد عليها من سلاح الجو؛ ولكن في نهاية هذا التردد ستكون هناك ترتيبات تنتهي بالحرب.

مشروع قانون أمريكي بشأن الأونروا

أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أن السيناتور داغ لامبوران، بادر إلى حشد ١٠ أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ الأمريكي للتقدم بمشروع قانون جديد، يتعلق بالمساعدات الأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، بحيث يتم اعتماد عدد جديد للاجئين الفلسطينيين الذين تتولاها الوكالة، وعليه سيتم تحديد المساعدة المالية وفقا لعدد هؤلاء اللاجئين المعترف بهم رسميا.

ويشير الاقتراح المطروح لمشروع القانون إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الحالي والمقدر وفقاً لوكالة الاونروا بـ 5,2 ملايين لاجئ فلسطيني تتلقى الوكالة مساعدات لهم، بينما عدد اللاجئين الحقيقي وفقاً لمشروع القانون لا يتعدى الأربعين ألف، وهو عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تشرّدوا إبان حرب عام ١٩٤٨ .

ووكالة الأونروا تعاني مؤخراً من أزمة مالية خانقة اضطرت بسببها إلى تسريح مئات الموظفين العاملين في صفوفها، وهي بالأساس تعنى باللاجئين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ في الضفة الغربية والأردن والشتات.

وقد قلّصت واشنطن من مساهمتها في ميزانية الأونروا بصورة ملحوظة، وانعكس ذلك على الفور على عمل الوكالة التي باتت تعاني أزمة مالية خانقة نظراً إلى أن الولايات المتحدة تعتبر المانح الأكبر لهذه الوكالة.

ومن المعروف أن كافة اللاجئين في العالم ينضون تحت مساعدات تقدّمها الأمم المتحدة عبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومقرها في جنيف، بينما تم فصل عملية الاعتناء باللاجئين الفلسطينيين عن بقية اللاجئين في العالم وأنشئت لهم خصيصاً وكالة الأونروا؛ وبينما تعنى مفوضية اللاجئين بلاجئي العالم لجيل واحد فقط، فإن الأمم المتحدة قررت منذ النكبة أن يتوارث اللاجئين الفلسطينيون عناية الوكالة بهم أباً عن جد.

ويقول أصحاب مشروع القانون الأمريكي المطروح أن الأونروا تؤكد أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تعنتي بهم هو ٥,٢ مليون لاجئ آخذة بعين الاعتبار أبناء اللاجئين واحفادهم وبقية أبناء سلالاتهم، غير أنه في حال عادت الأونروا إلى العدد الأصلي للاجئين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ فإنها ستكون ملزمة بالاعتناء فقط بحوالي ٤٠ ألف لاجئ فلسطيني وهذا يقلص إلى حدٍ كبير نفقات الأونروا، وعليه يجب منح المساعدات المالية وتحديد الميزانيات لوكالة الاونروا، وفقاً للقانون الذي يطرحه المبادرون في الكونغرس الأمريكي.

إلى ذلك فمن المتوقع خلال أسابيع أن تنشر إدارة البيت الأبيض تقريراً يُعتبر سرّياً "يتناول العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين"، وفقاً لمصادر في الكونغرس الأمريكي؛ وتؤكد هذه المصادر أن أهم ما سيرد في التقرير هو تحديد الرقم ٤٠ ألف هو عدد اللاجئين الفلسطينيين في كل أرجاء العالم منذ النكبة ولغاية اليوم، وهذا يعتبر أقل من ١% من العدد المعروف حالياً.

من ناحية أخرى يرى الفلسطينيون أن هذه محاولة لتصفية قضية اللاجئين على سبيل طرح ما تعرف إعلامياً بتسمية صفقة القرن الأمريكية المنتظر الإعلان عن تفاصيلها.

ويؤكد الفلسطينيون أن الإدارة الأمريكية تحاول تصفية القضية الفلسطينية برمّتها لا سيما بعد ان اعترفت بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" في محاولة لسحب موضوع القدس من المحاور المثيرة للجدل، وها هي تحاول نزع قضية اللاجئين من محاور المفاوضات الأساسية على أن تحاول لاحقاً إزالة موضوع الحدود لتتم تصفية القضية الفلسطينية بإزالة هذه المحاور الأساسية الثلاثة للقضية.

وتأسست الأونروا في ١٩٤٩ وهي تقدم مساعدات لأكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني من أصل خمسة ملايين مسجلين لاجئين في الأراضي الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا يتحدرون من مئات آلاف الفلسطينيين الذين نزحوا خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ عقب قيام دولة "إسرائيل".

خطة للاتحاد الأوروبي لربط الضفة مع غزة والقدس

نقلت صحيفة "معاريف" العبرية، عن مصادر "إسرائيلية"، أن الاتحاد الأوروبي أعدّ خطة لربط قطاع غزة بالضفة الغربية والقدس، دون علم "إسرائيل"؛ والخطة الأوروبية تتضمن إنشاء سكك حديدية وموانئ دون إشراك "إسرائيل" في ذلك.

وأضافت الصحيفة أن الأوروبيين لديهم خطة شاملة لربط جميع مدن الضفة الغربية بما في ذلك المناطق المصنفة (ج)، والخاضعة لسيطرة الإحتلال، مع القدس المحتلة وقطاع غزة، بالاتفاق مع الفلسطينيين دون إشراك جهات الإسرائيلية، مثل الإدارة المدنية أو الحكومة؛ وأن الخطة الأوروبية جاءت في إطار برنامج يمتد حتى عام ٢٠٤٥، حيث خطط الأوروبيون لمدة ١٨ شهراً لإنشاء البنية التحتية الضخمة، بما فيها السكك الحديدية والطرق، والموانئ والمطارات.

وكان موتي ريغيف، عضو الكنيست عن حزب البيت اليهودي، قال إن الإدارة المدنية للاحتلال كشفت عن الخطة الأوروبية، مضيفاً أن "هذه الخطة خاصة بالأوروبيين، وهم يخططون لها من وراء ظهورنا، من أجل إقامة دولة فلسطينية غير موجودة".

وفي ردّه على الخطة الأوروبية، قال وزير الاتصالات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس أنها كانت مألوفة له لمدة عام، بعد أن قدمها الأوروبيون ولكنه عبّر عن معارضته لها. مضيفاً: "لقد أوضحت أن غزة لن تتصل مع الضفة الغربية"، وأن "كل هذه الخطط مجرد حبر على ورق وغير مقبولة تماماً".

وكشف كاتس عن تأييده لـ"فصل غزة تماماً عن إسرائيل وإعطائها منفذاً بحرياً وعدم ربطها بإسرائيل أو بأماكن أخرى". وذلك في إشارة إلى التحركات الدبلوماسية الجارية في محاولة للتوصل إلى تهدئة بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة.

استطلاع رأي فلسطيني

أظهرت نتائج أحدث استطلاع للرأي العام الفلسطيني، نفذه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية، أن غالبية قوامها (٧٤%) من المستطلعين الفلسطينيين لا يؤيدون فكرة حل السلطة الفلسطينية في الوقت الحالي، كما أن المستطلعين منقسمون حول الالتزام بحل الدولتين وكذلك بالنسبة للعودة لمعادنات السلام، ومنقسمون بشأن استخدام الكفاح المسلح لإنهاء الإحتلال.

كما تعتقد غالبية متزايدة بأن المجتمع الفلسطيني يسير بالاتجاه الخاطئ وأبدت الغالبية تشاؤماً من المستقبل، وكانت مشاعر الإحباط منتشرة بشكل أكبر في قطاع غزة. كما تفاقمت مشاعر الإحباط بشكلٍ ملفتٍ بعد تأجيل الانتخابات المحلية بقرار المحكمة العليا الفلسطينية، حيث تظهر النتائج أن غالبية (٦٨%) لا يتفقون مع قرار المحكمة العليا بشأن تأجيل الانتخابات المحلية، كما أن غالبية أخرى (٦١%) تلقي اللوم على محاكم قطاع غزة لتأجيل هذه الانتخابات نتيجة لطعنها بقانونية قوائم حركة فتح هناك.

الوضع الفلسطيني العام يسير بالاتجاه الخاطئ

وأفاد ٢٥% فقط بأن المجتمع الفلسطيني يسير بالاتجاه الصحيح، مقابل ٧٠% يرون بأنه يسير بالاتجاه الخاطئ. ومن حيث المنطقة الجغرافية، فإن النتائج تظهر أن نسبة من يرون أن المجتمع الفلسطيني يسير بالاتجاه الخاطئ فكانت أكبر في قطاع غزة (٨٦%) بالمقارنة مع الضفة الغربية (٦٠%). وعلى صعيد التوقعات الإيجابية في فلسطين، فقد صرح ٤٨% بأنهم متفائلون إزاء المستقبل في فلسطين، مقابل ٥٠% صرحوا بأنهم متشائمون.

كما تظهر النتائج ارتفاعاً بالتقييم السلبي للأوضاع الاقتصادية مقارنة مع نتائج استطلاع تموز ٢٠١٦، حيث ارتفعت نسبة الذين صرّحوا بأن وضع أسرهم الاقتصادي ازداد سوءاً (٩ نقاط) من ٤٥% في استطلاع تموز ٢٠١٦ إلى ٥٤% في الاستطلاع الحالي، كما ارتفعت نسبة الذين يعتقدون بأن الوضع الاقتصادي بقي كما هو من ١٠% في الاستطلاع السابق إلى ٣٥% في الاستطلاع الحالي. وارتفعت قليلاً نسبة الذين يعتقدون بأن وضعهم الاقتصادي أفضل اليوم مقارنة مع قبل سنة من ١٠% إلى ١١%. ومن حيث المنطقة الجغرافية، تظهر النتائج فجوة بلغت (٢٠ نقطة) بين الضفة وغزة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، حيث صرح ٦٧% من سكان غزة بأن الوضع الاقتصادي ازداد سوءاً مقارنة مع قبل سنة، ويشاركهم التقييم ذاته ٤٦% من سكان الضفة. وصرح نحو ١٥% من سكان الضفة أن وضعهم الاقتصادي اليوم أفضل من قبل سنة، مقابل ٤% في قطاع غزة.

الأولويات:

عندما سُأل المستطلعين عن أولويتهم في ظل الظروف الراهنة، صرح ٣٦% بأن أولويتهم تحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص عمل، بينما رأى ٣٣% بأن أولويتهم إنهاء الاحتلال وإزالة الحواجز، في حين صرح ٢٥% بأن أولويتهم خفض تكاليف الحياة المعيشية. ومن حيث المنطقة الجغرافية، تظهر النتائج فجوة بين المنطقتين في الأولويات، فمثلاً: تصل الفجوة بين الضفة وغزة بالنسبة لأولوية تحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص عمل الى (١٣ نقطة) بواقع ٤٤% في غزة مقابل ٣١% في الضفة.

من حيث المبدأ، عارض ٦٠% من الفلسطينيين حل السلطة الفلسطينية، مقابل ٣٣% يؤيدون حلها و٧% لا يعرفون؛ ومن حيث المنطقة الجغرافية، فتظهر النتائج أن الأكثرية المعارضة لحل السلطة هم سكان الضفة (٦٢%) مقابل (٥٦%) لسكان غزة. وعندما سُأل المستطلعين عن رأيهم في حل السلطة الفلسطينية إذا كان من نتائجه عودة الاحتلال، صرحت غالبية (٧٤%) بأنهم يعارضون حل السلطة في حال أدى ذلك إلى عودة الاحتلال للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، بينما لا يمانع ذلك ٢٠%، و٧% لا يعرفون.

الاستيطان

تسعى سلطات الاحتلال إلى تحويل قرى بتير ووادي فوكين ونحالين وحوسان إلى الغرب من بيت لحم لتجمعات سكانية ضمن سيادة إسرائيلية معزولة عن محافظة بيت لحم ومقطوعة الاتصال مع محيطها؛ وتعتبر القرى الأربعة جزءاً مما يُطلق عليه قرى العرقوب ويبلغ مجمل عدد سكانها نحو ٢٠ ألف نسمة.

ويشار إلى وجود ثلاثة مخططات على الأقل أعلنت عنها قوات الاحتلال وشرعت بتنفيذها، ومن بين هذه المخططات حفر نفق في حدود القدس ليصل إلى مستوطنة "بيتار عليت"

ومستوطنة "إيلي عازر" المجاورة وليكون موقع بير عونة من أراضي مدينة بيت جالا في متوسط هذا الطريق إضافة إلى شق سكة حديد بموازاة ذلك لتكون المستوطنات غرب بيت لحم أحد أهدافها ولتتصل هذه السكة بحيفا وتل أبيب، إضافة إلى مضاعفة أعداد المستوطنين في مستوطنة بيتار عليت من ٦٠ ألف مستوطن إلى الف ١٢٠ مستوطن في غضون السنوات الخمس القادمة، وهذا يحتاج إلى كل هذه البنى التحتية ومصادرة المزيد من الأراضي وإقامة عشرات الآلاف من الوحدات السكنية وكلها على حساب القرى الفلسطينية الأربع التي سوف تتحول إلى كانتونات وتجمعات سكانية مغلقة ليس لها امتداد مع محيطها بمحافظة بيت لحم.

وهذا المشروع الخطير أمامه عقبة واحدة وهو قرية الولجة حيث تقع ضمن المخطط بعد أن حاصرها الجدار والتهم آلاف الدونمات منها، وأصبحت مستوطنة "هار جيلو" على مدخلها الرئيس، وبالتالي عزلها لوحدها عن محيطها وذلك بعد أن تكاتف السكان في حي عين جوية الواقع في القرية بمواجهة قرارات الهدم للمنازل هناك ليكون هذا الحي ضمن المخطط الإسرائيلي فهناك العشرات من القضايا لدى محكمة العدل العليا ضد قرارات هدم أكثر من ٣٠ منزلاً، وقد صدرت بعض القرارات من هذه المحكمة بالوقف الاحترازي لهدم المنازل وهذا ما عطل المشروع، فيما تعتبر موافقة الأهالي على التقدم بالتماسات ضد قرارات الهدم على إثر مقترحات هيئة الجدار هو إنجاز بحد ذاته، ولكن في القرى الأخرى نجد صعوبة بالموافقة على التقدم بمثل هذه الالتماسات ومن بينها قلق المواطنين على ممتلكاتهم خوفاً من عمليات انتقام إسرائيلي رداً على هذه الالتماسات.

وقررت بلدية الاحتلال في القدس الاستيلاء على عشرات الدونمات من أراضي بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك، تحت غطاء "البستنة وزراعة وتركيب قنوات ري وطرقات للسير"؛ وأوضح مركز معلومات وادي حلوة في بلدة سلوان، أن طواقم بلدية الاحتلال علقت إعلانات المصادرة في حيي وادي الربابة والعباسية، مرفقة معها خرائط مرقمة تظهر القطع المنوي مصادرتها، وغنونت بـ"الإعلان عن رغبة لبستنة أراض خالية".

وأضاف أن الإخطارات تهدد عشرات الدونمات من أراضي بلدة سلوان، خاصة من أحياء وادي الربابة ووادي حلوة وبئر أيوب والنبي داوود، التي يملك أصحابها كافة الوثائق وأوراق الملكية، كما تعود أجزاء منها لكنيسة الروم الأرثوذكس. وأن الأراضي جميعها مزروعة بأشجار الزيتون والتين والتوت منذ عشرات السنين، ويمنع الأهالي منذ سنوات من زراعتها بأشجار جديدة، إضافة إلى تعرضهم للاعتقال والتهديد من قبل ما تسمى "سلطة الطبيعة" عند محاولتهم تحسين البنية التحتية في أرضهم، إلى جانب تجريف الأراضي وهدم المنشآت.

وأعلن المركز أن الأهالي سيتوجهون للاعتراض على الإخطارات لحماية أراضيهم من مخططات الاحتلال، وللمطالبة بتحسينها وزراعتها ووضع القنوات والسلاسل فيها دون أي قيود وعراقيل.